

حالة تفهم في عُمان لمطالبة المتظاهرين بالوظائف

مسقط - وصف مجلس الشورى العماني مطالبة متظاهرين بالتوظيف ووقف تسريح العمال بالعدالة والمشروعة، وذلك في انعكاس لحالة أشمل من التفهم قوبلت بها مظاهرات نادرة شهدتها بعض مناطق السلطنة منذ الأحد وتواصلت الثلاثاء، في ظل حالة من التعاطي الأمني الهادئ معها عكسه إطلاق سراح متظاهرين كانوا قد أوقفوا لفترة وجيزة.

وقال المجلس في بيان إنّه تابع "باهتمام بالغ مطالب المواطنين في عدد من محافظات السلطنة بشأن قضية الباحثين عن عمل"، مضيفاً أنّه "إذ يُمنن تلك المطالب الوطنية فإنه يقدر المطالب العادلة والمشروعة للباحثين عن عمل، ويؤكد على أحقية توظيفهم".

كما أشار إلى عمله "مع الحكومة لتحقيق هذه المطالب بما يحقق الرضا لدى أبناء الوطن"، مشدداً على اعتبار "سلامة الوطن ومصالحته تاتي على سبيل الأولويات، وأن أبناء عُمان حريصون على ذلك بوعيهم الوطني".

ومن جهتها تناقلت وسائل إعلام محلية نبأ الإفراج عن بعض الموقوفين في ولايتي صحار وصلالة، بينما نقلت وكالة الأنباء العمانية عن الحكومة قولها إنّ ملف العمل يأتي ضمن أهم الأولويات التي تحظى باهتمام السلطان هيثم بن طارق.

وكان لافتاً تعاطي السلطات مع الاحتجاجات وعدم محاولة الإعلام الرسمي حجبها، رغم محدودية الأخبار والمعلومات التي تُشهرها بشأنها، حيث قال التلفزيون العماني إن العاطلين عن العمل كانوا يأتون إلى مكاتب وزارة العمل للإسراع بمعالجة أوضاعهم، كما أظهر صورة من أحد الاحتجاجات السلمية.

ولا يزال النفط والغاز مصدرين رئيسيين للدخل في عُمان فيما تضرر قطاع السياحة بشدة من جائحة كورونا وعمليات الإغلاق المتكررة في السلطنة. ورغم المصاعب الاقتصادية تشهد عمان استقراراً سياسياً ملحوظاً على الرغم من التوترات الإقليمية الكبيرة المحيطة بها ومن ضمنها الحرب في اليمن والأزمة العالمية والإقليمية مع النظام الإيراني.

مظاهرات حاشدة في بغداد تُؤذن بتشكل جبهة شعبية ضد تغول الميليشيات

احتجاجات محرّجة للحكومة ومُنذرة للأحزاب والفصائل المسلّحة



دعوا أبناءنا وشأنهم

وقال الكاتب العراقي مسار عبدالحسن راضي إن تظاهرات الخامس والعشرين من مايو لن تستطع ممارسة ضغط على الحكومة ولا تحمل مؤشرات على تغيير قادم في السياسات، أو تحسّن في واقع الخدمات المتهاكلة في البلد. واعتبر في تصريحات لـ"العرب" أن التظاهرات "ليست أكثر من إعلان مدفوع الثمن بدم الناشطين لبعض الكتل الحركية الاحتجاجي وإنهاكته قبل أكتوبر". نحن نأصحبنا الأقوى في الساحة ونستطيع توزيع النفوذ السياسي على بقية الأحزاب العراقية، وبالطبع هنالك أهداف أخرى هي أن تكون إجراء استباقياً لاستنزاف الحراك الاحتجاجي وإنهاكته قبل أكتوبر". والهدف الأول بحسب راضي هو "منع نقب منظّم للانتخابات المبكرة باحتجاجات شعبية عارمة قد تُسقطه. وتداعيات ذلك إن حصل أكبر من قدرة النظام السياسي الحالي على إدامة خرافة

الحَيّ ما أسفر عن سقوط قتيلين والعديد من الجرحى في صفوفهم. وكان قد دعا إلى التظاهرة الحراك الشعبي تنديداً بعجز الحكومة عن الكشف عن قتل المحتجين والناشطين في الحراك، وذلك بعد أن مظلّ اغتيال الناشط البارز إيهاب الوزني مؤخرًا في مدينة كربلاء القطرة التي أفاضت الكاس بعد أن كان سلاح الميليشيات قد أسقط من قبل العشرات من الناشطين من بينهم هشام الهاشمي وصفاء السراي وسعد العلي وريهام يعقوب وحسين عادل وسارة طالب واماجد الدهامات وفاهم الطائي، وغيرهم من الذين ما يزال قتلهم مطلقاً إلى اليوم.

وأشار إلى أن ما يتم تداوله حالياً من نية الأحزاب الحاكمة تاجيل الانتخابات المبكرة وترحيلها إلى العام المقبل هو واحدة من ارتدادات انتفاضة تشرين وملحقاتها، فقد نجحت الحركة الاحتجاجية في التدخل المباشر والمؤثر في رسم خارطة الأحداث السياسية. وفجر اغتيال الوزني رئيس تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء في التاسع من مايو احتجاجات غاضبة في عدة مناطق بالعراق استمرت لأيام، فيما أمر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بإجراء تحقيق عاجل في الحادث وتقديم الجناة للعدالة.

وأضاف أنّ أهم ما يميز الاحتجاجات أنها أثرت في الطيف الاجتماعي واستطاعت أن تنمي فكراً سياسياً موجهاً غاضباً من الطبقة السياسية الحالية التي جربت كل أشكال المواجهة مع المحتجين من القنابل الدخانبة والرصاص الحي والاختطاف والقتل ولم تفعل كل محاولاتها في قمعهم. ورأى أنّ الحكومة والطبقة السياسية كلها تتنمّن أن تضعف حركة الاحتجاجات وتتلاشى كي يستمر مسلسل الهيمنة على خيرات العراق مع غياب تام لمستحقّات الشعب من أمن وخدمات وبنى تحتية.

بغداد - لقيت دعوة للتظاهر في العاصمة العراقية بغداد احتجاجاً على اغتيال الناشط وفات قتلهم من العقاب تجاوباً شعبياً فاق التوقعات، وذلك في رسالة قوية بشأن تحوّل الشارع العراقي إلى قوة رئيسية في مواجهة ظاهرة انغلات السلاح وتغول الميليشيات التي عجزت أجهزة الدولة عن لجمها رغم الوعود الحكومية المتكررة بذلك. واحتشد الثلاثاء الآلاف من المتظاهرين القادمين من محافظات الوسط والجنوب وبعض محافظات غرب البلاد للمشاركة في التظاهرة الشعبية الضخمة. وشكلت التظاهرة إخراجاً لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي التي عجزت عن تنفيذ وعودها بالقبض على القتل وتقديمهم للعدالة، بقدر ما وجّهت إنذاراً للميليشيات التي تقف وراء سلسلة الاغتيالات وللأحزاب ذات الصلة بذلك الميليشيات بأنّ الشعب هو من سيتولى بنفسه مستقبلًا مواجهتها والحد من تغولها.



جبرال المشهديات
الاحتجاجات رسخت
حراك تشرين كفاعل
في تغيير المعادلة

وتدفّق المحتجون من محافظات بابل وواسط والبصرة وميسان وذي قار والمثنى والنجف وكربلاء والديوانية بوسط وجنوب العراق، بينما قدم البعض من مناطق شمال وغرب البلاد، بالإضافة إلى مشاركة واسعة من سكان العاصمة بغداد.

وتجمّع المحتجون في ساحتي الفردوس والنور وسط وغربي العاصمة قبل التوجه إلى مركز التظاهرة الموحدة في ساحة التحرير وسط المدينة، حيث تصدّت لهم القوات الأمنية بالرصاص

والكوبت - قطعت المعارضة البرلمانية الكويتية خطوة جديدة نحو التصعيد ضد حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بإعلان رغبتها في إسقاطها من خلال رفعها شعار "ارحل" في وجه الحكومة خلال جلسة برلمانية جديدة تم تعطيلها.

وتحوّلت الخلافات التي نشبت بين السلطين التنفيذية والتشريعية منذ أول جلسة للبرلمان ذي الأغلبية المعارضة والذي تمخضت عنه انتخابات شهر ديسمبر الماضي، إلى هوة عميقة يصعب ردها جزئاً وراعها أزمة سياسية مستعصية عن الحل.

فالإستمرار في حالة الإنسداد وتعطيل جلسات البرلمان وبالتالي سنّ التشريعات واتخاذ القرارات غير ممكن في ظل الظروف الإستثنائية الذي فرضته جائحة كورونا والتعقيدات المالية والاقتصادية المترتبة عليها والناجئة أيضاً عن تذبذب أسعار النفط، وقطع المسار بإبطال البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة قد لا تزيد المشكلة إلا تعقيداً في ظل توقعات شبيهة مؤكدة بفوز المعارضة مجدداً في الانتخابات.

وجاءت جلسة الثلاثاء بعد أول انتخابات جزئية أجريت لسدّ الشغور الناتج عن إبطال المحكمة الدستورية عضوية النائب المعارض بدر الداوم،

شعار «ارحل» يتوجّ مسار التصعيد النيابي ضد الحكومة الكويتية

خلية أزمة رباعية تدرس خيارات محدودة للحلّ

وقال الخبير الدستوري الكويتي محمد الفيلى إن الجلسات الخاصة قد تمثل مخرجاً للسلطتين التشريعية والتنفيذية "كأن التعويل عليها لن يحل الاحتقان السياسي"، معتبراً أنه "بدون إحساس الطرفين أنّها خاسران لن يكون هناك تحرك لنقطة الوسط".



صالح المطيري
ما قمنا به احتجاج
سلمي مختصره ارحل يا
رئيس الوزراء

وقال وزير العدل الكويتي سعد بن طرفة إن الوضع السياسي الكويتي كله وصل إلى طريق مسدود وليس فقط العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وطالب "بمراجعة شاملة للمسيرة الديمقراطية الدستورية في الكويت". وقال "إن الحالة السياسية في الكويت كي تسير بلا انسداد تتطلب توافقات، وهذه التوافقات غائبة عن المشهد الآن، ولا مخرج إلا بتدخل سمو الأمير بأن يكون هناك حوار عام لمصالحة وطنية عامة تخرجنا من هذه الانسدادات".

وقال المحلل السياسي ساجد العبدلي إن الوضع العام مشلول والبلد متوقف على كل المستويات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، معتبراً أن حل البرلمان سيأتي بنواب "أشد شراسة" في الانتخابات القادمة وسيكون "بمناخه إنذاع للار وصب البنزين عليها".

وقال رئيس البرلمان في تصريح عقب رفع جلسة الثلاثاء إنه سيعود إلى جلسة خاصة لمناقشة بعض القضايا الملحة التي طلب النواب مناقشتها. ويجب أن يقر البرلمان ميزانيات الجهات الحكومية قبل انتهاء دور الانعقاد الحالي الذي يختم أعماله عادة في شهر يوليو.

وتساعتل صحيفة الرأي الكويتية في تقرير لها حول الأزمة السياسية القائمة في البلاد عن سبب "الصبر الغريب الذي يصبره رئيس الوزراء على ما يجري"، و"هل هو دلالة عن عجز الحكومة وانعدام حيلتها، أم هو مؤشر على شيء ما لا يزال يطبخ خلف الأبواب المغلقة وسيؤدي إلى تغيير في المشهد، وهل هناك قرار بالاستسلام إلى رغبة كثير من النواب بحل مجلس الأمة وخوض انتخابات جديدة، أم هو خيار قادم لا محالة ولكن توقيت هذا الخيار سيكون يعلم وإرادة الحكومة أولاً وليس في الوقت الذي يفرضه النواب". كما كشفت الصحيفة عن وجود "لجنة رباعية رباعية (عبارة عن خلية أزمة) تدرس الاحتمالات وتتخذ القرارات"، موضحة أن هذه اللجنة الحكومية غير الرسمية مشكّلة من رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير العدل رئيس ديوان رئيس الوزراء، وأنها وراء قرار عدم حضور الحكومة لجلسة البرلمان الأخيرة.

نوعها على التوالي في نحو شهر ما تسبب في توقف الجلسات. ولجأ النواب المعارضون إلى هذه الطريقة لإجبار رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد على الصعود إلى منصة الاستجواب، وهو ما يرفضه رئيس الوزراء.

وأعلن 26 نائباً الإثنين على حساباتهم على تويتر أنه "لا جلسة إلا بصعود رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب". وكان البرلمان قرر في مارس الماضي تأجيل الاستجوابات الحالية والمستقبلية لرئيس الحكومة حتى نهاية 2022 في جلسة قاطعها عدد من النواب، وهو ما أشعل السجال بين الطرفين.

وقدم ستة نواب حتى الآن أربعة استجوابات لرئيس الوزراء تتعلق بما يقولون إنها انتقائية في تطبيق القانون وعدم احترام للدستور لاسيما في المواد المتعلقة بالاستجوابات بالإضافة إلى طريقة تعامل الحكومة مع تفنسي جائحة كورونا وسياساتها في مواجهة الفساد وغيرها من الموضوعات الأخرى. وعلق أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح الذي تولّى زمام الأمور العام الماضي جلسات البرلمان في فبراير الماضي في خطوة اعتبرها المحللون محاولة لتخفيف الاحتقان بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنح رئيس الحكومة فرصة لتشكيل حكومته بعيداً عن الضغوط.

ويؤيد الخلاف شبه الدائم بين الحكومات المتتالية والبرلمانات في الكويت إلى حل البرلمان أو تغيير الحكومة، وهو ما أعاق فرصاً كبيرة للتنمية وعتل مشاريع الإستثمار في البلد الغني بموارد النفط.

الكويتي لافتة كتب عليها "ارحل" إنّ "ما قمنا به ليس غوغائية بل رسالة مفادها ارحل، والاحتجاج السلمي يختصر بكلمة ارحل يا رئيس الوزراء"، مضيفاً "عدم حضور الحكومة رسالة ويرد عليها برسالة وهي أن الكويت تستحق الأفضل".

وعرقل نواب من المعارضة الكويتية عازمون على استجواب رئيس الوزراء أعمال جلسة البرلمان التي كانت مقررة الثلاثاء باحتلالهم مقاعد الحكومة في مجلس الأمة، في جولة جديدة من التصعيد بين الحكومة المعينة والبرلمان المنتخب.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رفع الجلسة بعدما أبلغته الحكومة برفض الحضور بسبب تواجد النواب على مقاعدها، وهي الحادثة الثانية من نوعها.

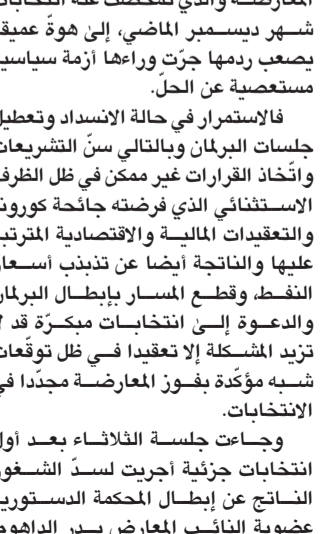
ضغوط شديدة هدفها استسلام رئيس الوزراء

الوضع السياسي في الكويت يسير نحو مزيد من الانسداد في ظل إصرار المعارضة على التصعيد ضد حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وصولاً إلى مطالبتها بالرحيل، بينما تبدو خيارات الحل محدودة بما في ذلك الخيار التقليدي المتمثل في إبطال البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، حيث لن تقضي أي انتخابات قد تجرى في أمد منظور سوى لمزيد من هيمنة المعارضة على البرلمان.

وأسفرت عن نتيجة هي بمثابة إنذار شديد للحكومة بشأن قوة المعارضة وذلك بتحقيق النائب المعارض عبيد الوسمي لفوز ساحق حيث حصل على حوالي ثلاثة وتسعين في المئة من الأصوات الانتخابية، بينما تقاسم منافسوه الـ14، السبعة في المئة المتبقية.

وقال النائب المعارض صالح المطيري الذي رفع الثلاثاء تحت قبّة البرلمان

ضغوط شديدة هدفها استسلام رئيس الوزراء



صالح المطيري